أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون صهيونية

2018/02/10م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

جدول المحتويات

هآرتس: خنق غزة "مؤامرة حمقاء" سترتد علينا 3

الاحتلال وموجة المقاومة في فلسطين 6

متى يتوقف التوغل الاستيطاني؟ 9

كاتب إسرائيلي: هل ستخرج حماس إلى حرب دون قدرات جديدة؟ 12

خبير إسرائيلي يزعم : عصبة حول عباس تتنازع مقعده و مخطط إسرائيلي لـ"إلقاء"مشكلة غزة نحو مصر 14

"هآرتس" : لا يوجد لحماس ما تخسره فكيف سينتصر الجيش ؟..... 16

"إسرائيل" تسمح بتدخل دولي لإنقاذ اقتصاد قطاع غزة..... 18

تايمز أوف إسرائيل: ما سر اهتمام "إيلاف" بدعم خطاب إسرائيل؟ 19

إسرائيل تقرع طبول الحرب ضد لبنان..... 21

إسرائيل تخشى "مهندساً جديداً" في الضفة الغربية..... 23

ثلاثة خيارات تواجه إسرائيل مع حماس في غزة... ما هي؟..... 26

هآرتس: خنق غزة "مؤامرة حمقاء" سترتد علينا

القدس المحتلة – صفا 8\2\2018

حمَّلت صحيفة "هآرتس" العبرية حكومة بنيامين نتنياهو المسؤولية المباشرة عن أي حرب مقبلة قد تندلع في قطاع غزة نتيجة تردي الأوضاع الإنسانية في القطاع بسبب الحصار الإسرائيلي المشدد والإجراءات العقابية التي يفرضها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

واعتبرت الصحيفة أن خنق قطاع غزة "مؤامرة حمقاء" سترتد على الكيان الإسرائيلي، وستتحمل مسؤوليتها الحكومة الإسرائيلية.

وكتبت أسرة تحرير الصحيفة في مقال بعنوان "إسرائيل هي المسؤولة عن حرب غزة المقبلة" بالقول إن "تحذير رئيس الأركان غادي أيزنكوت من أن الانهيار الاقتصادي في غزة يمكن أن يتسبب بمواجهة عسكرية في وقت قريب، لا يمكن أن يكون أكثر وضوحًا".

وتضيف "كما يبدو، فإن الصلة الأكيدة بين ضائقة اقتصادية وبين الانفجار أمر مفروغ منه، لكن حكومة إسرائيل لا تزال أسيرة نظرية تهدد أمن الدولة، وتستند هذه النظرية إلى الافتراض القائل إنه كلما ساء وضع مواطني غزة ضعف حكم حماس".

وتلفت إلى أنه "حتى إذا تجاهلنا النواحي الأخلاقية للضائقة، والفقر، وعدم وجود أفق سياسي واقتصادي، فإن سياسة الحصار والحرب ضد استمرار حكم حماس تحتوي على تناقضات من الصعب التوفيق بينها".

وتنبه "هآرتس" إلى أن "10 أعوام من الحصار أثبتت أن الصيغة الإسرائيلية ليست مفيدة، فحكم حماس لم يضعف فقط بل يتلقى دعمًا من حكومة إسرائيل التي تعتبر الحركة المسؤولة عن كل ما يجري في القطاع، لكنها في الوقت عينه لا تسمح لحماس بإدارة البنى التحتية المدنية في القطاع، والسماح لأكثر من مليوني فلسطيني بالعيش حياة كريمة".

واعترفت الصحيفة بأن الكيان الإسرائيلي يسعى لـ"إسقاط حكم حماس بوساطة ثورة مدنية"، مستدركًا "لم تنشب حتى الآن"، بالإضافة إلى ذلك ليس لديها سياسة توضح من سيُدير غزة بعد سقوط حماس.

وبينت أن "إسرائيل" وضعت شرطين "مستحيلين" لتحقيق خطة إعادة بناء قطاع غزة التي قدمتها من خلال أن تمول الدول المانحة هذه المشاريع وأن لن تدخل حيز التنفيذ إلا تحت إدارة السلطة الفلسطينية.

مزاعم التخفيف

وتشير "هآرتس" إلى ما تحاول "إسرائيل" ترويجه بأنها تسعى للتخفيف عن غزة، موضحة أنها تريد من الدول المانحة دعم غزة وتضع شروطا لذلك، إضافة إلى أنه حتى لو وافقت هذه الدول فإن سكان "غزة سيتحولون إلى أسرى لقدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة عليها".

وتوضح "يجري هذا في الوقت الذي تحارب فيه إسرائيل أي تعاون بين حماس وفتح، ولا تستطيع السلطة السيطرة على غزة من دونه"، وذلك في إشارة إلى العراقيل الإسرائيلية تجاه المصالحة الفلسطينية.

وتضيف "هذه الادعاءات تفرغ مضمون ادعاء إسرائيل أنها غير مسؤولة عن الكارثة التي تحدث في غزة، وإذا نشبت مع ذلك مواجهة عسكرية في غزة، لا يمكن قبول ذريعة إلقاء مسؤولية هذه المواجهة على حماس وحدها".

وتختتم الصحيفة الإسرائيلية أنه "يتعين على الحكومة الإسرائيلية المبادرة فوراً إلى إجراء تحوّل جوهري في سياستها والسماح بإقامة مصانع ومنح سكان غزة عدداً أكبر من تصاريح العمل، والسماح بالاستثمارات الأجنبية، وبتوسيع تصاريح التصدير، ومن دون ذلك فإنها ستكون المسؤولة بصورة مباشرة عن الحرب المقبلة".

كما أشار الكاتب تسفي برئيل في مقال آخر له بعنوان "حصار غزة: حكومة بيبي (بنيامين نتنياهو) تحيك مؤامرة حمقاء ضد إسرائيل!" إلى أن تحذير آيزنكوت من تداعيات الأوضاع الإنسانية في القطاع "لا ينبع من القلق الإنساني وإنما تقييم الحالة العسكرية المهنية التي وضعت على عتبة الحكومة".

واعتبر برئيل في مقاله الذي نشر في "هآرتس" أن "الحكومة تعترف بأن الجيش بنى توازن ردع تجاه حماس"، مستدركا "لكن إذا كان لدى الطرف الآخر ما يخسره، أما عندما يكون شريان الحياة الوحيد أمامه هو شن هجوم عسكري لأنه يفقد السيطرة بسبب عدم قدرته على تلبية احتياجات السكان الذين يسيطر عليهم فإنه سوف يهاجم أو يحاول التوصل إلى حل وسط مع العدو".

ولفت إلى أن "خيار التسوية ليس قائما في غزة كما هو غائب في لبنان، فالفرق بينهما هو أنه في لبنان لا تزال تعمل قوى الكبح لأن قوة حزب الله السياسية تعتمد على التعاون مع الأحزاب المنافسة وتخضع لاعتبارات إقليمية بل حتى دولية تمليها مصالح إيران وسورية".

استراتيجية مفلسة

وأضاف برئيل "بينما لا توجد في غزة قوة محلية يمكنها أن تملي على حماس خطواتها، ولم تحقق مصالحتها مع مصر أي نتائج من شأنها أن تعزز وضعها طالما أن معبر رفح لم يفتح بشكل منتظم ومستمر".

وأردف "النتيجة هي أن استراتيجية الحصار، التي كان الهدف منها هو إسقاط حماس قد أفلست، لأن إسرائيل لم تعد تملك أدوات فعالة للضغط المدني الناجع على قطاع غزة".

وأشار الكاتب الإسرائيلي إلى أنه "في التوازن بين التهديد الذي تمثله حماس القوية والفوائد التي يمكن جنيها من قوته استنتج الجيش الإسرائيلي أنه من المفضل وجود سلطة "حماس" في الظروف السياسية الحالية".

ورأى أنها كلما تطور الوضع الاقتصادي في القطاع بشكل أكبر كان لدى "حماس" شيء أكبر ستخسره، مضيفا أن "هذه رؤية عسكرية واضحة لا تتطلب مفاوضات مع المنظمة من أجل السلام أو الانسحاب من الأراضي".

مؤامرة حمقاء

وأكد برئيل أنه لا يمكن لرئيس الأركان الاكتفاء فقط بالتحذيرات أو تقييم الوضع، بل يجب عليه أن يقرر بأن السياسة الحالية تشكل تهديدا ل"إسرائيل"، وهي العامل الذي قد يقودها إلى الحرب.

ووجه كلامه لرئيس هيئة الأركان "إذا شعر أنه لا ينجح في اختراق جدار حماقة الحكومة التي تعرض الدولة للخطر، يجب عليه استخلاص العبر، فلا يمكن لرئيس أركان لائق وصادق وحكيم أن يكون شريكًا في المؤامرة الحمقاء التي تحيكها الحكومة ضد الدولة".

الاحتلال وموجة المقاومة في فلسطين

أسامة عثمان العربي الجديد 9\2\2018

قال وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، "إنَّ موجة العمليات، في الأسابيع الأخيرة، زادت وسنوقف هذه الموجة". ورأى أنّ العملية، طعن مستوطن، عند مستوطنة أريئيل، جاءت نتيجة مباشرة للتحريض من كبار مسؤولي فتح والسلطة الفلسطينية. وقد جاءت هذه العملية بعد أخرى سبَقَتْها، الشهرَ الماضي (يناير/ كانون الثاني) في منطقة نابلس، قُتِل فيها مستوطنٌ آخر، اتهمت أجهزةُ الاحتلال الأمنية أحمد جرار بالمسؤولية عنها. وواجهت دولة الاحتلال خيبة قرابة ثلاثة أسابيع، قبل أن تتمكّن من جرّار، فردا، شهيدا، وهي في كامل استنفارها، وتنظيمها، وبكامل نُخَبِها الأمنية والاستخبارية، وهي المواجهة التي صنعت من جرّار أيقونة فلسطينية، جديدة، ومُلهِمة، مؤلمة وخطيرة عند الاحتلال. لا سيما أن إسرائيل تحاول أنْ تكرّس في الضفة الغربية حالةَ إجهاض سريع لأيّ بوادر لتشكّل بؤر مقاومة، وبالذات المقاومة المسلحة، تساعدها في ذلك طبيعةُ الضفة الغربية، حيث انعدام القدرة على تهريب السلاح من الخارج، بالإضافة إلى كثافة الوجود الاحتلالي، الأمني والاستيطاني، بالإضافة إلى التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية.

وكانت التقديرات الأمنية الاحتلاليَّة قد حذّرت، في الفترة الأخيرة، من أنَّ الوضع الأمني في الضفة الغربية غير واضح، وأنَّ مخاطر انفلاته قائمة، بالتوازي مع تحذيراتٍ من المسّ بالسلطة الفلسطينية، أو من الضغط عليها، لأن رئيسها محمود عباس ضعيف، بعد الهجوم الأميركي الإسرائيلي، السياسي الخطير، والمستفز، باعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل، بتشجيعٍ من حكومة نتنياهو، وتثمينٍ كبير منها، ثم بالهجوم الذي استهدف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) على الرغم من التحذيرات الدولية، وتحذيرات وكالة الغوث نفسها، من المآلات الخطيرة والمباشرة، على اللاجئين الفلسطينيين، وليس أقلهم تضرّرا اللاجئون في قطاع غزة الذي يتعرض أهله عموما لأصعب حدود المعاناة.

ولعل دولة الاحتلال لم تجنح إلى إجراءاتٍ ضد السلطة الفلسطينية بسبب هذه التقديرات؛ فالاحتلال ليس معنيا، كما يبدو، في هذه المرحلة، بتصعيد في الضفة الغربية، وهي محلّ استفحال المشروع الصهيوني الاستيطاني، كما أكّدت ذلك، مثلا، تصريحات رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في افتتاحه، أخيرا شارعا استيطانيا على أراضي قرية النبي إلياس، شمال الضفة الغربية، إذ قال: "عدنا إلى السامرة". وقال: "هنا

قلب إسرائيل". وأوضح أنّ هذا الشارع جزء من مشروع كبير تعمل إسرائيل على إنشائه، سيضمُّ عدَّة شوارع التفافية تُستخدم للمستوطنين في الضفة الغربية.

ولذلك لم تحجب إسرائيل أموالَ السلطة، وانتظمت رواتب الموظفين، بل سمحت بإطلاق الجيل الثالث للأجهزة الخلوية، وأبرز مبعوث الرئيس الأميركي الخاص للسلام، جيسون غرينبلات، ذلك في صورة الإنجاز الاقتصادي، والمُمهِّد لحياة فلسطينية واعدة، ورآه أحدَ الأمثلة على تعاون إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مع الإسرائيليين والفلسطينيين لتحسين الاقتصاد المحلي الفلسطيني، والاتجاه نحو تمكين مبادرات الابتكار والريادة.

وتدرك دولةُ الاحتلال مدى الاحتقان والغضب الفلسطيني، واليأس من العملية السياسية، بعد كلّ التجاوز الذي أصابها، سياسيا، وفي العمق، حيث لا قدس، ولا عودة للاجئين، أو حتى اعتراف بمعاناتهم، ولا انسحاب عن الحدود مع الأردن، (مع تعزيز الاستيطان في منطقة غور الأردن) بل الحديث عن ضمِّ الضفة الغربية، أو مناطق "ج" منها التي تشغل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية.

وهنا تزداد التساؤلات عن دور السلطة الفلسطينية، وعن واجباتها، وهي، بالطبع، تستشعر هذا المكان الضيّق الذي أُلجِئتْ إليه؛ فلذلك راحت تعلن عن تموضع جديد، عنوانُه الانفكاك السياسي والأمني والاقتصادي والإداري عن إسرائيل، وهو القرار الذي اتخذه المجلس المركزي الفلسطيني، أخيرا، ثم كلّفت اللجنةُ التنفيذية للمنظمة حكومةَ الوفاق بإعداد الخطط والمشاريع الكفيلة بتحقيق ذلك. علما أنَّ التقديرات الإسرائيلية ظلَّت، بعد انعقاد المجلس المركزي، وخطاب أبو مازن فيه، على حالها، فبحسب صحيفة معاريف، يبدو أن قادة كلٍّ مِن الجيش والاستخبارات في تل أبيب مطمئنون إلى أنّ تغييرًا على نمط تعاطي السلطة مع سلطات الاحتلال لن يحدث في أعقاب خطاب عباس. وأوضحت الصحيفة أنّ ما يمنع عشرات الآلاف من عناصر حركة فتح الذين يمتلكون السلاح، ويحول دون توجيه بنادقهم صوب إسرائيل، هي التوجيهات القاطعة التي تصدر عن عباس.

وهنا النقطة الحاسمة، حاليا، ومستقبلا: هل تنضمُّ حركةُ فتح بثقلها، وتأثيرها، ولا سيما في الضفة الغربية، إلى هذه الموجة المسلَّحة، ضد الاحتلال ومستوطنيه: بالطبع، بعد كلِّ التغييرات التي طاولت الحركة، ليس مِن السهل أنْ يحدث ذلك، وأنْ تخرج الحركةُ عن موقف رئيسها (ومعه قيادات فتح)، المصرّ على رفض النضال المُسلَّح. وإلى أن تقرِّر حركةُ فتح ذلك، أو يُغيِّر الرئيس عباس موقفَه، تبقى دولة الاحتلال في

حالة قياس دائم، تُعدّل بموجب المعطيات من الوتيرة الاحتلالية، ظاهريا، ولا توقفها، وتشفع ذلك، بين حين وآخر بـ "تلطيفاتٍ" اقتصادية معيشية، هذا المسارُ الرفيع هو الذي يُراد له، أميركيا وإسرائيليا، وربما عربيا (!) أنْ يكون تعويضا وطامسا كلِّ الهدم والانسدادات في المسارات بالغة الحيوية والمصيرية في حياة الفلسطينيين ومستقبلهم وجودا، واستقلالا.

متى يتوقف التوغل الاستيطاني؟

د. أسعد عبد الرحمن الاتحاد 9\2\2018

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ما زال يتخذ اليوم، كما اتخذ دوما بسبب الأيديولوجيا والممارسات الصهيونية، منحى صراع الوجود بحيث تتداخل فيه السياسة مع الديمغرافيا بشكل يجعله صراعاً مفتوحاً على مصراعيه على المدى البعيد. وفي إسرائيل اليوم، تتفق الأيديولوجيتان السائدتان، الصهيونية الدينية (تعتمد النبوءة الدينية التوراتية) والصهيونية القومية المتطرفة، على ضرورة عدم الانسحاب من الضفة الغربية بالإضافة لاستيطان كل الأرض. وهاتان الأيديولوجيتان تمثلان الأغلبية الإسرائيلية اليهودية في هذه المرحلة.

تدرك الأحزاب السياسية الإسرائيلية، على اختلاف توجهاتها، أن الاستيطان يعبد الطريق إلى السلطة. فبدءاً من «نفتالي بينيت» وزير التربية وزعيم حزب «البيت اليهودي» أو «آفي غباي» رئيس حزب «العمل» المعارض، أو وزير «الدفاع» (أفيغدور ليبرمان) زعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، وبالتأكيد رئيس الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ الكيان الصهيوني (بنيامين نتنياهو) الذي يقود حزب «الليكود»، جميعهم يتبنون حركة الاستيطان لإقامة ما يسمونه «إسرائيل التاريخية»، وأيضاً ليعززوا مواقعهم في السلطة. ولم يعد هؤلاء وغيرهم يحاولون تجميل صورتهم أمام العالم. فهم يعملون علنا لدعم الاستيطان، بل يسعى كل منهم وأعضاء حزبه إلى طرح خطط استيطانية أساسها: «أرض يهودية أكثر» و«عرب أقل». بل إن الظروف اليوم باتت، بعد اعتراف دونالد ترمب بالقدس عاصمة لإسرائيل، مهيأة للموافقة على خطط الاستيطان فيها، إضافة إلى ما أعلن عنه قبل أيام من فرض سيادة جيش الاحتلال على أحياء سكنية فلسطينية في القدس المحتلة وضمها إلى مسؤوليته الأمنية، حيث يدور الحديث عن الأحياء المقدسية التي عزلها جدار الفصل العنصري عن المدينة المحتلة، بما في ذلك مخيم شعفاط للاجئين وقرية كفر عقب.

منذ نشوء القضية الفلسطينية، قاوم الشعب الفلسطيني الاحتلال الاستيطاني باعتباره فرعاً عضوياً في الأصل الشامل من التهويد والأسرلة، سواء عبر المقاومة الشعبية، وهذا يشمل مقاطعة الاستيطان عملاً وتعاملاً وتجارة، أو من خلال مقاومة مسلحة عبر عمليات جرت داخل المستوطنات الملاصقة للفلسطينيين ولن يكون آخرها عملية «مستوطنة هار أدار» القريبة من القدس حين قتل عامل فلسطيني 3 جنود إسرائيليين وأصاب رابعاً. فالشعب الفلسطيني أدرك أن الممارسات الاستيطانية، والتي تتم بقوة السلاح لسلب

الأرض لا أفق حقيقي للانسحاب منها على الأقل بشكل كامل! فالمستوطنات تتحول إلى «مدن» مرتبط معها المصانع والمعابد وكل ما يحتاجه المستوطن من أجل ترسيخه في هذه الأرض!

إن تداخل الحياة بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد يصبح، إن تم استثماره كفاحيا، من العوامل التي تصب في صالح الفلسطينيين. فأكثر من 200 ألف فلسطيني يعملون داخل المستوطنات، وهؤلاء عندهم أذونات ولا توجد عليهم ملاحظات أمنية! فمن يعمل في مزرعة ليهودي في مستوطنة أو يقود جراراً أو سيارة، حتى لو فُتش على الحواجز ولم يكن معه سلاح، فسوف يجد بكل سهولة الشيء الذي يستخدمه.

كذلك، فإن مسألة التوجه لمحكمة الجنايات الدولية لتجريم قادة الاحتلال على الجرائم المتعلقة بسرقة الأرض الفلسطينية، هي إحدى الطرق المهمة لمقاومة الاستيطان، مع التأكيد على ضرورة اللجوء إلى كافة الأسلحة السياسية والاقتصادية والقانونية والدبلوماسية والإعلامية والثقافية، مع التذكير بأن التقرير الأولي للمدعي العام للمحكمة الصادر بداية ديسمبر الماضي، حسم موضوع انطباق القانون الدولي على الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة عام 1967، ما يجعل هذا الاستيطان جريمة يحاسب عليها مقترفها، ما يضغط على إسرائيل لوقف الانتهاكات وجرائم الحرب التي تقترفها، كإنشاء المستوطنات، واقتراف الجرائم ضد الإنسانية، كفرض نظام تمييز وفصل عنصريين، نظام آبارتايد وفق تعريف القانون الدولي.

كما أن هذه المستعمرات الاستيطانية، إن جرى استثمارها كفاحيا، تزيد من فرص اندلاع انتفاضة شعبية تلحق الخسائر وتزيد من كلفة دولة الاحتلال وتجبر المستعمرين على الرحيل عن الأرض الفلسطينية. فالاستمرار بسياسة الاستيطان يذكي نار الانتفاضة الفلسطينية المنشودة. وبالفعل، حققت الانتفاضتان الأولى والثانية (1987 و2000) انتصارات ميدانية وطرحت على الصعيد العملي «حلاً فلسطينيا» صريحا لقضية مستقبل المستوطنات. فقد استطاعت، بحسب الصحافة الإسرائيلية، إجبار 200000 مستوطن على الهروب من القدس إلى أماكن أخرى في فلسطين 1948 خلال الفترة الممتدة حتى عام 2005، حيث هجر المستوطنون جميعاً مستعمرة «سانور»، بينما هاجر غالبية مستعمري «بيت جيلو» وغيرها، مما أدى إلى تراجع النمو السكاني في مستوطنات الضفة إلى 2.8% بعد أن كان 7% في النصف الثاني من عام 2000، كما أجبرت المستوطنين على الهجرة المعاكسة إلى فلسطين 1948، وحالت دون مزيد من هجرة اليهود منها إلى المستوطنات في الضفة بما فيها القدس.

ويأتي، في سياق استثمار الوضع كفاحيا، موضوع «الذئاب المنفردة» الذي يتحدث عنه الإعلام الإسرائيلي بعد كل عملية. ففيما كانت معظم الكتابات تتحدث سابقا عن ظاهرة «الذئب المتوحد»، أصبحت لاحقا تتحدث عن ظاهرة «الذئاب المنفردة». فالمسألة لم تعد مسألة فرد أو فردين، بل أصبحت ظاهرة تشمل قطاعاً متنامياً من جيل كامل، بحيث شكلت ظاهرة «ذئاب متوحدة»، لا ظاهرة ذئب متوحد فقط، مع استمرار عدم معرفة أجهزة الأمن الإسرائيلي لهذه العناصر وقيادتها.

اليوم، الأبواب للحل الدائم في قضية الاستيطان موصدة رغم إيماننا بأنها خاضعة للتغيير في اتجاهات مغايرة في قادم الأيام، وتجربة الانتفاضات الفلسطينية تثبت ذلك. فالمقاومة السلمية وحدها، بتفرعاتها، هي التي ستجبر العدو الصهيوني على التراجع عن مخططاته المتمادية. فوتيرة البناء الاستيطاني الحالية لا مثيل لها منذ عام 2000، خاصة بعد البدء بترويج خطة تشمل بناء 300 ألف بؤرة استيطانية جديدة، فيما يطلق عليه «القدس الكبرى». وبحسب ليبرمان فإن «هناك مساحة كافية للاستيطان في الضفة الغربية لمليون أو اثنين آخرين، للأماكن التي تناسبنا من حيث السياسة. ويتم ذلك في سياسة متوازنة»!

وحتماً فإن هؤلاء المستوطنين سيندمون، لكن بشرط توفر وتفعيل خطة كفاحية فلسطينية ضد توغلهم الاستيطاني بين الفلسطينيين. فالمستوطنات دخلت اليوم الأحياء الفلسطينية وتتشابك معها، وبالتالي بات المستوطنون يعيشون بين الفلسطينيين، ولا حاجة للفلسطيني أن يسعى إليهم. ومعروف أن أي حكومة إسرائيلية لا تستطيع بناء سور في القدس القديمة، ولا حتى في الأحياء الشرقية في القدس الشرقية، لأن البيت أو العمارة بجانب بيت وعمارة أخرى وبجانب المستعمرة الجديدة. فهل تبادر الفصائل الفلسطينية إلى استثمار هذا الحال المتوغل في أحشائنا وجعله توغلا في أحشائهم؟

كاتب إسرائيلي: هل ستخرج حماس إلى حرب دون قدرات جديدة؟

عربي21- يحيى عياش 9\2\2018

تحدث كاتب إسرائيلي الجمعة، عن إمكانية نشوب حرب إسرائيلية قريبة سواء على الجبهة الجنوبية مع حماس في غزة، أو الشمالية مع حزب الله.

وقال الكاتب الإسرائيلي يعقوب عميدرور في مقال نشرته صحيفة "إسرائيل اليوم"، إنه "يبدو منطقيا أنه فقط عندما يشعر الطرف الآخر بأن لديه قدرة ما ناضجة، يصعب على إسرائيل التصدي لها؛ يفكر بالانطلاق إلى المعركة".

وأكد عميدرور أنه "في حال تم إنشاء الجزيرة الصناعية مقابل غزة، فإن ذلك لن يغير من الواقع شيء، لأن القتال سيستأنف حين ترغب حماس في ذلك، حتى لو تحسن الوضع الاقتصادي"، وفق قوله.

وأشار إلى أن إسرائيل تعمل في الوقت الحالي بشكل حثيث لأجل القضاء على تهديد أنفاق غزة، مستدركا قوله: "لكن القدرة الإسرائيلية لم تنجح حتى الآن في اعتراض صواريخ حماس".

وتساءل الكاتب الإسرائيلي: "هل ستنجح حماس في إنتاج قدرات لضرب إسرائيل من الجو أو من البحر؟"، مؤكدا أنه "لا يدري ما هو الجواب الصحيح، ولكن بتقديري ليس لدى حماس أي وسيلة تحطم التعادل في هذه المجالات، لذلك ستمتنع حماس عن المبادرة إلى الحرب".

ومن اللافت حديث الصحافة الإسرائيلية مؤخرا، عن المخاطر المتزايدة جراء تطوير حماس لقدراتها العسكرية البحرية، تحضيرا لأي مواجهة عسكرية مرتقبة بين الجانبين.

وتخشى إسرائيل من امتلاك حماس لصواريخ ومعدات عسكرية بحرية تمكنها من الوصول لمناطق استراتيجية مثل منصات الغاز المنتشرة على الشريط الساحلي لقطاع غزة وهو ما يعطي لحماس تفوقا في أي مواجهة مرتقبة.

وفي السياق ذاته، قال عميدرور، إنه "ليس من المنطقي خروج حماس إلى الحرب دون قدرات جديدة"، مشددا على أن تدهور الوضع الاقتصادي في قطاع غزة لا يعد سببا كافيا لدفع حماس نحو الحرب.

وأضاف أنه "لم يسبق أن هاجمت أي منظمة إسرائيل بسبب وضع الاقتصادي الصعب"، معتقدا أن حماس تدرك أن الحرب الآن لن يجلب إلا دمار جديد لغزة وإصابة شديدة لرجالها ولبنيتها التحتية، مرجحا في

الوقت ذاته إن "نشأ تبادل إطلاق نار بين إسرائيل وحماس، لن يكون إلا عن طريق الخطأ أو عدم التحكم لدى أحد الطرفين أو كليهما".

ونوه عميدرور إلى أنه كان سابقا جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي (أمان) المسؤول المباشر عن إصدار الأخطار بالحرب، ولكنه بعد الفشل عشية حرب 1973، تم تطوير مفهوم مركب من "المؤشرات الدالة"، والتي غايتها السماح لوحدات جمع المعلومات بتركيز الجهد، والبحث الاستخباري للمتابعة الدقيقة للعملية التي تشير إلى إعداد ملموس للحرب.

وأكد الكاتب الإسرائيلي أنه منذ تلك اللحظة لم تعد إسرائيل تقتال دول فقط، بل امتد القتال لمنظمات غير نظامية، وأصبحت مسألة الاخطار قبيل الحرب أكثر تعقيدا.

خبير إسرائيلي يزعم : عصبة حول عباس تتنازع مقعده و مخطط إسرائيلي لـ"إلقاء"مشكلة غزة نحو مصر

القدس المحتلة / سما / 2018\2\9

قال خبير عسكري إسرائيلي بارز، إن هناك مخططا إسرائيليا لـ"إلقاء" مشكلة قطاع غزة المحاصر نحو مصر، في الوقت الذي يقترب فيه موعد حسم معركة خلافة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الذي "تشقلب" موقفه تجاه الإدارة الأمريكية.

وأكد الخبير العسكري الإسرائيلي، ألون بن دافيد، أن رئيس السلطة عباس، لم "يفق تماما بعد من الصفعة التي تلقاها من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب"، مضيفا: "لكنه تذكر الأسبوع الماضي من وقع له على الشيكات"، وذلك في إشارة منه لتهديدات الإدارة الأمريكية بوقف أو تقليص دعمها المالي للسلطة.

ورأى بن دافيد، أن موقف عباس في هذا الأسبوع، "تشقلب" من موقفه تجاه الولايات المتحدة، التي "لم يعد يمكنها أن تؤدي دورا في المسيرة السلمية"، إلى التأكيد أن واشنطن "لديها دور هام في المسيرة السلمية".

وعلق الخبير الإسرائيلي على "شقلبة" أبو مازن بقوله: "أخيرا هناك رئيس أمريكي يتحدث باللغة المفهومة بالمنطقة؛ وهي لغة المال والقوة، وحتى عباس بدأ يستمع".

ونوه، أنه "قبيل معركة خلافة أبو مازن، هناك عصبة جدية تقف حوله وهي؛ رئيس جهاز المخابرات ماجد فرج، نائب رئيس حركة فتح، محمود العالول، رئيس الوزراء رامي الحمد الله، وعضوا اللجنة المركزية لحركة فتح؛ حسين الشيخ وجبريل الرجوب وكبير المفاوضين صائب عريقات.

وأوضح في تقرير له بصحيفة "معاريف" العبرية، أن "هذه هي العصبة التي تستعد للإمساك بالحكم بعد نزول عباس، ومثله"، لافتا إلى أن هذه العصبة تعارض المقاومة المسلحة لإسرائيل والتي أطلق عليها "الإرهاب ولكنها تؤيد المقاومة الشعبية".

ميناء العريش

وأضاف: "ولكن الأهم من ذلك؛ أنها لا تزال تفضل التسوية مع إسرائيل على دولة ثنائية القومية"، مؤكدا أن "هذه العصبة ستحذر بشكل كبير من التوجه إلى انتخابات فلسطينية، ترفع حماس إلى الحكم في الضفة أيضا".

وذكر بن دافيد، أن تلك العصبة التي تستعد لخلافة عباس، تعمل "منذ اللحظة لوقف ما يسمونه فلتان الضفة؛ وهي عصابات من المسلحين يمولها محمد دحلان في مخيمات اللاجئين في بلاطة، عسكر وجنين"، وفق زعمه.

وطالب من "يفكر أو يعتقد من الإسرائيليين بأن هناك فرصة لدحلان بأن يقوم بمنصب قيادي في الضفة الغربية، بأن يفكروا مرة أخرى"، زاعما أنه "لا فرصة لغزي (من سكان غزة) أن يتولى منصبا هاما في الضفة".

وبخصوص قطاع غزة المحاصر، والذي تعصف به العديد من الأزمات الإنسانية الحقيقية، رأى الخبير الإسرائيلي أن الوضع هناك "يميل إلى الاستقرار"، كاشفا أن "إسرائيل وافقت على البدء بتنفيذ سلسلة من المشاريع التي تحسن حياة السكان وتمنح أيضا دخلا لإسرائيل".

وبينما يحاول وزير الاستخبارات والمواصلات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس أن "يدفع لبحث الكابينت خطته الهامة لإقامة ميناء في غزة، بدأ الجانب المصري بتعميق ميناء العريش، الكفيل بأن يكون حلا بديلا لخنق القطاع"، وفق بن دافيد الذي أكد أن "إسرائيل تحاول في هذه اللحظة دحر المشكلة الغزية نحو المصريين".

وقال: "من المشكوك أن يوافقوا على ابتلاعها حتى النهاية".

يذكر أن وفدا من حركة "حماس" برئاسة إسماعيل هنية، غادر القطاع صباح اليوم متجها إلى مصر في زيارة مفاجئة لم يكشف عنها إلا بعد مغادرة الوفد قطاع غزة صباح اليوم.

"هآرتس" : لا يوجد لحماس ما تخسره فكيف سينتصر الجيش ؟

القدس المحتلة / سما / 9\2\2018

"هآرتس"/ بقلم: تسفي برئيل :- من اجل نجاح إستراتيجية الردع يجب أن يكون لدى الطرف الآخر ما يخسره، وهذه الإستراتيجية لا تنطبق في الوقت الحالي على قطاع غزة لأنه لا يوجد لحماس ما تخسره.

يوجد للجيش يد حرة للعمل ضد الإرهاب، وبإمكانه أن يهاجم أيضا أهداف في سوريا أو سيناء، المسؤولية ملقاة على الجيش لتقديم تقديرات حول التهديدات والفرص وعليه اقتراح طرق للعمل أو وقف المبادرات الحكومية التي تعرض "إسرائيل" للخطر مثل مهاجمة إيران.

ولكن الجيش غير مسموح له شن حرب دون مصادقة الحكومة، وبالطبع يحظر عليه إجراء مفاوضات للتوصل إلى سلام حتى لو أن السلام هو جزء لا يتجزأ عن أمن الدولة.

ولكن هل مسموح للجيش منح الشرعية لسياسة غير أخلاقية بغطاء حرب ضد الإرهاب؟ أو سياسة مغلفة بالحفاظ عن أمن "إسرائيل"؟ هل الجيش لديه الصلاحية لمنع حرب تنبع من هذه السياسة؟ الحالة الفاحصة في هذه اللحظة هي الأزمة الصعبة في قطاع غزة، التي حسب أقوال رئيس الأركان "آيزنكوت" من شأنها أن تؤدي إلى انهيار تام يفضي إلى مواجهة عنيفة قريبا. وزير الجيش"افيغدور ليبرمان" نفى أقوال رئيس الأركان بشكل تام وقال إنه ليس هناك أي كارثة إنسانية في قطاع غزة، ولا يضر إذا كانت حماس واقعة في ذعر طفيف.

ولكن يجب الحذر، إن تحذير "آيزنكوت" لا ينبع بالضرورة من قلق إنساني. هذا تقدير وضع عسكري مهني، مقدم للحكومة. هذا التقدير يستند إلى الاعتراف بأن الجيش الإسرائيلي قام ببناء ميزان ردع أمام حماس، ولكن هذا الردع ناجع شريطة أن يكون لدى الطرف الآخر ما يخسره. وبذلك يشبه بدرجة كبيرة صيغة الردع أمام حزب الله. هذه صيغة سهلة الفهم، تمت صياغتها وتعلمها في أماكن مختلفة في العالم، طالما أن نظام الحكم المحلي يخاف على بقائه وطالما أن ضعفه العسكري يملي ذلك فانه سيمتنع عن شن الحرب.

ولكن عندما يكون حبل النجاة الوحيد له هو هجوم عسكري، لأن السيطرة سحبت من يديه بسبب عدم القدرة على توفير الاحتياجات السكانية للسكان الذين يحكمهم فانه سيهاجم أو سيحاول الوصول إلى المصالحة مع العدو.

خيار المصالحة لا يوجد في قطاع غزة، مثلما هي غائبة في لبنان، والفرق بينهما هو أنه في لبنان ما زالت تعمل قوات كابحة لأن قوة حزب الله السياسية مرتبطة بالتعاون مع أحزاب معادية وهو يخضع لاعتبارات إقليمية وحتى دولية، يتم إملاءها من قبل المصالح الإيرانية والسورية.

وفي غزة لا توجد قوة محلية يمكنها أن تملي على حماس خطواتها. وأيضا مصالحتها مع مصر لم تثمر حتى الآن نتائج تعزز مكانتها، طالما أن معبر رفح لم يفتح بصورة منظمة ومستمرة.

النتيجة هي أن إستراتيجية الحصار التي استهدفت انهيار حماس، أفلست لأنه لم يبق "لإسرائيل" أدوات ضغط مدنية ناجعة على قطاع غزة. الجيش الإسرائيلي والشباك هما أول من أدرك أن حماس يمكنها أن تستخدم كوسيلة مساعدة ضرورية في كبح عمليات إطلاق النار ضد "إسرائيل"، شريطة أن تتمكن من البقاء. في الموازنة بين التهديد الذي تشكله حماس قوية وبين الفائدة التي يمكن جنيها من قوتها، توصل الجيش الإسرائيلي إلى استنتاج هو أنه في الظروف السياسية الحالية يجب تفضيل حكم حماس. هذا ليس خيانة إستراتيجية لصيغة الردع، بل بالذات دعم لها. طالما أن قطاع غزة يتطور اقتصاديا فسيكون لحماس الكثير مما تخسره، هذا برهان عسكري خالص لا يتطلب التفاوض مع حماس حول السلام أو الانسحاب من المناطق.

إن هذه الرؤية تعطي معنى لتهديدات "إسرائيل". لأنه في ظل عدم وجود بني مدنية واقتصاد مزدهر، فليس هناك ما يوجه إليه التهديد. ولكن من اجل تطبيقها فان رئيس الأركان لا يستطيع الاكتفاء فقط بالتحذير أو تقدير وضع. عليه أن يحدد بأن السياسة الحالية هي تهديد "لإسرائيل"، وهي العامل الذي يمكن أن يقود "إسرائيل إلى حرب.

وإذا شعر أنه لا ينجح في اختراق سور غباء الحكومة، الذي يهدد الدولة، فيجب عليه استخلاص الدروس. أي رئيس أركان مستقيم وعقلاني وحكيم وذكي لا يمكنه أن يكون شريكا في مؤامرة غبية تحيكها الحكومة ضد الدولة.

"إسرائيل" تسمح بتدخل دولي لإنقاذ اقتصاد قطاع غزة

القدس المحتلة – ترجمة صفا 9\2\2018

قرَّرت "إسرائيل" اليوم السماح بتدخل دولي لإنقاذ قطاع غزة من الانهيار اقتصاديا وإنسانيا.

وذكرت القناة العاشرة العبرية الليلة أن القرار اتخذ في أعقاب جلسة مشاورات عقدت أمس الخميس بحضور كل من وزير الجيش أفيغدور ليبرمان وقائد الأركان غادي آيزنكوت ومنسق شؤون المناطق بولي مردخاي ، بالإضافة لرئيس الشاباك ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان".

وجرى خلال الاجتماع تقييم الأوضاع بالقطاع، وتقرر في النهاية فتح الباب أمام المساعدات الدولية والعربية والسماح لهم باتخاذ إجراءات لمساعدة القطاع من خلال استيفاء الشروط الأمنية، وذلك لمنع تدهور القطاع إلى انهيار اقتصادي وإنساني.

فيما نقل عن ليبرمان قوله خلال الأسبوع الأخير إن حكومته لن تعيق عمل أي جهة دولية تريد مساعدة القطاع، مشدداً على أن "إسرائيل" لن تنفق على القطاع من أموال دافعي الضرائب.

ويمر قطاع غزة بضائقة شديدة على الناحيتين الاقتصادية والإنسانية، بسبب تشديد الحصار الإسرائيلي المفروض عليه لأكثر من 11 عاما، وفرض رئيس السلطة محمود عباس إجراءات عقابية أبروها خصم رواتب موظفي السلطة وإحالة معظمهم إلى التقاعد.

تايمز أوف إسرائيل: ما سر اهتمام "إيلاف" بدعم خطاب إسرائيل؟

لندن- عربي21- بلال ياسين 10\2\2018

نشرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" تقريرا لمراسلها دوف ليبر، يقول فيه إن موقع "إيلاف" باللغة العربية نشر على مدى العام المنصرم سلسلة غير مسبوقة من المقابلات مع مسؤولين إسرائيليين كبار، كان من بينهم رئيس الأركان الإسرائيلي ووزير الدفاع السابق ووزير المخابرات وزعيم المعارضة.

ويشير التقرير، الذي ترجمته "عربي21"، إلى أن هذا الأمر أثار التساؤلات عن علاقة موقع "إيلاف" بالسعودية، ودعا الكثير للتساؤل عما إذا كان ذلك مؤشرا على دفء العلاقات بين القدس والرياض.

ويلفت ليبر إلى أن صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" قابلت مؤخرا الصحافي مجدي الحلبي، وهو المراسل الإسرائيلي المخضرم، الذي أجرى المقابلات على شكل أسئلة وأجوبة.

وتنقل الصحيفة عن الحلبي، البالغ من العمر 54 عاما، الذي نشأ في قرية الدالية الدرزية في الجليل، قوله إن تلك المقابلات كانت فكرته، مشيرا إلى أن ناشر الموقع عثمان العمير، "أعجب" بالفكرة، وأضاف أنه لم يكن هذا اتفاقا سريا بين السعودية وإسرائيل، لكنه قصة ناجحة في مكاتب "إيلاف" في لندن.

ويقول الحلبي إن "الفكرة بسيطة: نحن صحيفة تنشر في لندن، ولسنا خاضعين لقوانين الدول العربية، حيث يمنع الصحافيون من مقابلة المصادر الرسمية الإسرائيلية، باستثناء مصر والأردن".

ويورد التقرير نقلا عن الحلبي، قوله إن القارئ العربي كان دائما يقرأ تصريحات القيادات الإسرائيلية، لكن من خلال مصدر ثالث، ما يشكك في صحة ودقة الاقتباسات، "فقررنا أن نجعلها مباشرة".

ويكشف الكاتب عن أنه بحسب تقارير صحافية كثيرة، فإن العمير، وهو مواطن سعودي، وشغل سابقا رئاسة تحرير الصحيفة السعودية المهمة "الشرق الأوسط"، مقرب جدا من العاهل السعودي الملك سلمان، مشيرا إلى أن العمير أنشأ "إيلاف"، ليكون أول موقع إخباري عربي عام 2001.

وتذكر الصحيفة أن الحلبي رفض الخوض في علاقة العمير مع الملك السعودي، وأصر على أن "إيلاف" موقع مستقل ويموله العمير نفسه، لافتة إلى أن العمير رفض دعوة للمقابلة من الصحيفة.

وقال الحلبي: "حصلت على الإذن من الناشر (لإجراء المقابلات)، وهذا ما أعرفه، وما فعلته، دون أي تحرير لمادتي في 99.9% من الوقت".

وينوه التقرير إلى أنه بعد مقابلة الحلبي مع وزير المخابرات والنقل الإسرائيلي يسرائيل كاتز، نشر الإعلام الإسرائيلي تقارير قالت بأنه تم حذف عرض من كاتز لاستقبال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في إسرائيل من المقابلة لدى نشرها على موقع "إيلاف".

ويقول ليبر إن الحلبي لم ينكر أن الدعوة تم حذفها من النص، لكنه قال إن الإعلام الإسرائيلي بالغ في تضخيم تفصيل بسيط، وقال إن الحذف لم يكن من طرفه، وبأنه كان جزءا من العملية التحريرية.

وتستدرك الصحيفة بأنه بالرغم من العلاقة الطيبة بين العمير والملك، فإن موقع "إيلاف" محظور في السعودية، وبحسب الحلبي، فإن ذلك بسبب توجهات الموقع الليبرالية، مشيرا إلى أن الحظر فرض أيام الملك عبدالله.

ويورد التقرير تعليق الحلبي قائلا إن حظر "إيلاف" هو أمر هزلي؛ لأن العمير أنشأ موقعا آخر أسماه "إيلاف جورنال" ينشر مواد "إيلاف" ذاتها، وهو ليس محظورا في السعودية، مشيرا إلى أنه بحسب موقع "سيميلار ويب"، فإن 25% من قراء "إيلاف جورنال" هم من السعودية.

ويفيد الكاتب بأن المقابلات التي أجراها الحلبي استخدمت لبعث رسائل مهمة للسعودية، ففي مقابلة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، قال إن إسرائيل مستعدة لمشاركة المعلومات الاستخباراتية مع السعودية؛ خدمة لهدفهما المشترك لوقف مد النفوذ الإقليمي الإيراني، في الوقت الذي قال فيه زعيم المعارضة الإسرائيلية إن محمد بن سلمان "ثوري"، وإنه يجب أن يشارك السعوديون في إدارة المقدسات في القدس.

وتبين الصحيفة أن الحلبي يرفض فكرة أنه وسيط بين الرياض والقدس، ويقول إنه مجرد مراسل، وبأنه لا يعرف فنون الوساطة، منوهة إلى أن الحلبي عمل مراسلا للإذاعة الإسرائيلية، وكان متخصصا في الشؤون الفلسطينية والعربية.

وبحسب التقرير، فإن الحلبي عمل أيضا مراسلا للفضائية اللبنانية "أم تي في"، وكان مراسلا لها في إسرائيل، حيث لم يكن ذلك مقبولا قانونيا ولا اجتماعيا، خاصة أن الحلبي خدم في الجيش الإسرائيلي، لكنه يقول إن "أم تي في" وقفت معه دائما في وجه التهديدات، ولم تحذف شيئا من تقاريره، مستدركا بأن القنوات العربية عادة ما توظف مراسليها من القدس الشرقية أو الضفة الغربية.

وتختم "تايمز أوف إسرائيل" تقريرها بالإشارة إلى قول الحلبي إنه يريد أن ينقل الصورة الصحيحة عن البيئة السياسية المتنوعة في إسرائيل، بدلا من الصورة المشوهة التي تعرض في الإعلام العربي عادة.

إسرائيل تقرع طبول الحرب ضد لبنان

رندة حيدر العربي الجديد 10\2\2018

كيف يمكن للحكومة اللبنانية أن تتعاطى مع تصاعد وتيرة التهديدات الإسرائيلية الموجهة ضد حزب الله ولبنان، والتي وردت على لسان أكثر من مسؤول سياسي وعسكري إسرائيلي؟ هل عليها أن تدرج هذا الأمر في خانة التهديدات الكلامية التي تهدف إلى التهويل والتخويف والردع؟ أم عليها ان تأخذ بجديةٍ بالغةٍ هذه التهديدات، وأن تعمل على تطويقها، ونزع فتيل التفجير قبل حصول ما لا تُحمد عقباه؟ تقضّ هذه الأسئلة مضاجع المسؤولين في لبنان، في الأيام الأخيرة، وهي التي دفعتهم، على الأرجح، إلى تخطي خلافاتهم والحزازات السياسية الناشبة بينهم، والانصراف إلى مواجهة أكبر خطر يحدق بلبنان في هذه الفترة، وهو إمكانية اندلاع حربٍ جديدةٍ بين حزب الله وإسرائيل.

الجديد في التهديدات الإسرائيلية الجديدة أنها تزامنت مع عدد من التطورات، مثل زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، موسكو، وما رشح عنها من تعزيز التعاون العسكري، وحصول نتنياهو على ضوء أخضر لوقف تعاظم النفوذ الإيراني في سورية ولبنان، والأهم اتخاذ كل الخطوات اللازمة للحؤول دون بناء إيران مصانع صواريخ دقيقة وبعيدة المدى في لبنان. كما برز تطور آخر ذو دلالة، هو بدء الجيش الإسرائيلي بناء جدار إسمنتي، ارتفاعه عشرة أمتار، يبدأ من رأس الناقورة، ويمتد على طول الحدود مع لبنان، وصولاً إلى جبل الشيخ، بهدف منع تسلل مقاتلي حزب الله إلى المستوطنات الإسرائيلية المتاخمة لهذه الحدود، في حال نشوب حرب جديدة. ويضاف إلى ذلك تهديد وزير الحرب، أفيغدور ليبرمان، بمنع لبنان من التنقيب عن النفط والغاز في البلوك رقم 9، بحجة أنه ضمن حدود المياه الاقتصادية الخالصة لإسرائيل. وقد ترافق هذا كله مع كم غير قليل من التحليلات والتعليقات في وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تناولت إمكانية نشوب حرب "ثالثة" ضد لبنان. فهل ستبقى هذه التهديدات كلاميةً ذات هدف ردعي، وإعادة ترسيم الخطوط الحمراء لإسرائيل في لبنان؟ أم أنها بداية مرحلة جديدة في التعاطي الإسرائيلي، مع تعاظم قوة إيران العسكرية في سورية ولبنان، ومخططاتها تزويد حزب الله بأسلحة صاروخية دقيقة ومتطورة من نوع جديد. مرحلة أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها بداية المواجهة العلنية والمباشرة بين إسرائيل وإيران في سورية ولبنان.

في الرد على السؤال الأول، هناك أكثر من مؤشر، يدل على أن هدف التصعيد الكلامي بصورة أساسية الردع، وأن ليس هناك توجه فعلي لدى الحكومة الإسرائيلية نحو الدخول في مواجهة عسكرية جديدة ضد حزب الله، تعلم تماماً أن من سيدفع ثمنها، بالدرجة الأولى، هم المدنيون الإسرائيليون. لكن من جهة أخرى، يجب عدم الاعتماد بصورة كاملة على هذا التقدير، وأخذ التهديدات بجدية، وضرورة أن تبدأ الحكومة اللبنانية وضع خطة واضحة لاحتوائها. والمثير للقلق في التهديدات الأخيرة أنها تستند إلى تقديرات الجيش الإسرائيلي بأن الحرب المقبلة ستكون ضد الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى والدقيقة. وهذا مهم في استراتيجيا الجيش الإسرائيلي، وستكون له انعكاساته على أمن إسرائيل. وفي تقديرات المسؤولين العسكريين الإسرائيليين، إذا نجحت إيران في تزويد حزب الله بصواريخها الدقيقة وبعيدة المدى، فإنه، من الآن وحتى عشر سنوات، سيكون لدى الحزب ألف صاروخ من هذا النوع، وعلى افتراض أن المنظومة الإسرائيلية لاعتراض الصواريخ "القبة الحديدة " استطاعت اعتراض 90% من هذه الصواريخ، فإنه يبقى لدى الحزب مائة صاروخ يمكن أن يلحق ضرراً بالغاً بالبنى الحيوية التحتية الإسرائيلية، كما يمكن أن يربك الاداء العسكري للجيش في أثناء المواجهات. ويشكل هذا خطراً لا يمكن التقليل من أهميته.

حتى الآن، تتمركز الضربات الجوية الإسرائيلية ضد أهداف تابعة لحزب الله، أو إيران، موجودة داخل الأراضي السورية، من دون أن تستهدف الأراضي اللبنانية. تدرك إسرائيل أن نظام بشار الأسد لن يرد على هذه الهجمات، لكنها تعلم أن أي هجوم من هذا النوع داخل الأراضي اللبنانية لن يمر من دون رد من حزب الله. وما دامت إسرائيل تحافظ على خطة تحرّكها هذه، ولم تقدم حتى الآن على ترجمة تهديداتها لحزب الله بعمل عسكري ضده داخل لبنان، فهذا معناه أنها لا تريد وقوع مواجهة عسكرية واسعة النطاق معه. أما إذا خرجت إسرائيل عن هذا الخط، وأردفت استفزازاتها للبنان على الحدود من خلال بناء الجدار، أو من خلال منع لبنان من التنقيب في بلوك 9، بهجوم على مواقع تابعة لحزب الله في لبنان، فإن هذا مؤشر على نوايا عدوانية مبيتة، وستكون محاولة مكشوفة منها الى جرّ حزب الله وحكومة لبنان وجيشه وشعبه إلى حرب مدمرة.

ما يجري حتى الآن رسالة تحذير إلى الرأي العام اللبناني، وإلى حكومته وجيشه، وأيضاً رسالة إلى الرأي العام الإسرائيلي، لإعداده نفسياً لإمكانية نشوب حرب جديدة، وإلى الرأي العام الدولي، لحثه على التدخل لمنع تعاظم النفوذ الإيراني على الحدود مع "إسرائيل".

إسرائيل تخشى "مهندساً جديداً" في الضفة الغربية

القدس المحتلة ـ العربي الجديد 10\2\2018

في خضم انشغال قوات الاحتلال الإسرائيلي بمطاردة الشهيد أحمد جرار، منفذ عملية مستوطنة "حفات جلعاد" قبل نحو شهر، والسعي للوصول إلى عبد الكريم عادل عاصي، الذي نفذ عملية الطعن عند مفترق مستوطنة "أريئيل"، تبين أن الهاجس الحقيقي الذي يقض مضاجع أجهزة أمن الاحتلال يتعلق بالخوف من ظهور "مهندس فلسطيني" جديد، يواصل أو يطلق من جديد عمليات تفجيرية وفدائية تعتمد على صنع عبوات ناسفة متطورة، كالتي كان يعدها الشهيد يحيى عياش، قبل أن تتمكن قوات الاحتلال من اغتياله بعبوة ناسفة زرعت في هاتفه المحمول في الخامس من يناير/ كانون الثاني 1996.

ولفت المراسل العسكري لصحيفة "هآرتس"، عاموس هارئيل، في تقرير أمس الجمعة، سعى من خلاله إلى تلخيص الأحداث والمواجهات الأخيرة في الأسبوعين الماضيين في الأراضي المحتلة والتي سقط فيها 14 شهيداً فلسطينياً، وقتل فيها مستوطنان، إلى أن جهاز الاستخبارات الإسرائيلية العامة "الشاباك" وسلطات الجيش "تابعت بقلق التطورات في قضية أخرى تتعلق بكشف السلطة الفلسطينية عن عبوات ناسفة كانت قد زرعت على جانب أحد الطرق الرئيسية في منطقة جنين". وبحسب هارئيل، فقد "شنت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية إثر ذلك حملة اعتقالات ضد من تعتبرهم متورطين في هذه القضية، التي تشكل مؤشراً ودليلاً أولياً، بعد سنوات طويلة، يؤكد ظهور مهندس لتصنيع العبوات الناسفة يتمتع بقدرات عالية جداً نسبياً، في الضفة الغربية المحتلة". ورأى هارئيل أن الدمج بين مختلف الأحداث الأخيرة، إلى جانب العدد المرتفع للقتلى، هو ما دفع برئيس أركان جيش الاحتلال، الجنرال غادي أيزنكوت، إلى اتخاذ قراره بالدفع بقوات إضافية إلى الضفة الغربية المحتلة، مع زيادة ثلاث كتائب، وذلك بفعل مخاوف أجهزة الأمن الإسرائيلية من احتمالات التصعيد في الأيام القريبة.

وما يخشاه الاحتلال في هذه الحسابات هو خطوات احتجاج فلسطينية شعبية، تدمج بين التظاهرات الكبيرة والحاشدة وبين محاولات تنفيذ عمليات ضد الاحتلال، علماً أن التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية لا يزال مستمراً بالرغم من التوتر في العلاقات السياسية. وتأتي هذه المخاوف الإسرائيلية، لتؤكد صحة ما ذهبت إليه تقديرات الجيش الإسرائيلي، مطلع العام الحالي، والتي وضعت الصراع مع الفلسطينيين في المرتبة الثانية من حيث التهديد العسكري لإسرائيل، لكنها أشارت، في الوقت ذاته، إلى أن الحلبة

الفلسطينية هي الأكثر قابلية للاشتعال، وفرض جبهة ساخنة ضد الاحتلال، مع إشارة إلى احتمال اندلاع المواجهة في قطاع غزة، على خلفية الأزمة الإنسانية الهائلة التي يعيشها القطاع وتنذر بانهياره كلياً.

ومع ذلك، فإن تقديرات سابقة لم تسقط احتمالات قيام حركة "حماس" بمحاولة تفجير المواجهة بالذات في الضفة الغربية المحتلة، من خلال تفعيل خلاياها الموجودة هناك، بالرغم من أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تتقل يومياً أنباء مداهمات ليلية لقرى وبلدات فلسطينية، سواء كانت في المنطقة "سي"، الخاضعة كلياً للاحتلال، أم في المنطقة "أ" التي يفترض أنها تقع تحت كامل الصلاحيات المدنية والأمنية الفلسطينية، واعتقال نشطاء يتلقى الاحتلال معلومات عن كونهم يتبعون لحركتي "حماس" أو "الجهاد الإسلامي". مع التعويل بشكل تام ومعلن، من قبل الاحتلال، على ضبط "النظام العام" في البلدات الفلسطينية المختلفة من قبل أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، ومنع هذه الأجهزة الفلسطينيين من الاقتراب والوصول إلى مناطق التماس في الضفة الغربية، أو الاقتراب من الحواجز العسكرية لجيش الاحتلال. ويبدو أن هذه المعادلة التي نجحت لغاية الآن، قد تفقد صلاحيتها في حال استمرت حالة الغليان والاحتقان داخل الضفة الغربية المحتلة، مع توالي سقوط الشهداء، لا سيما داخل المدن الفلسطينية، مثل الشهيد خالد التايه، الذي سقط في مواجهات مع قوات الاحتلال داخل مدينة نابلس، وليس خلال محاولة تنفيذ عملية فدائية خارج البلدات الفلسطينية في الضفة عند مشارف إحدى المستوطنات، أو خلال محاولة مهاجمة حاجز عسكري إسرائيلي.

وتنذر حالة الاحتقان باندلاع غضب عارم في حال واصل المستوطنون اعتداءاتهم على الفلسطينيين، خصوصاً في القرى المحاذية للبؤر الاستيطانية، وتصعيد الاحتلال من خطوات تضييق الخناق على حركة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، مع تشديد قوات الأمن الفلسطينية قبضتها، تحت مزاعم تثبيت الأمن الوطني الداخلي ومطاردة عناصر "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، مقابل التهاون في تسهيل عمليات الاقتحام المتكررة التي يقوم بها الاحتلال، والتي لا تتصدى لها هذه الأجهزة، بل تثير ردود فعل ومواجهات عفوية للمواطنين من مختلف الأطياف، وهي ما يخشى الاحتلال أن تتحول إلى حالة مواجهة شعبية متكررة، على غرار ما حدث في نابلس وجلجول أخيراً، مع عدم قدرة الأمن الفلسطيني على مواجهتها، خصوصاً إذا كان اندلاعها نتيجة لاقتحام قوات إسرائيلية للبلدات والقرى الفلسطينية بحثاً "عن مطلوبين للاحتلال".

وأكثر ما يخشاه الاحتلال في هذا السياق، رغم تعويله الكبير على دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية، هو ظهور حراك شعبي، عابر للفصائل، قد يتطور إلى غليان شعبي مصحوب بعمليات عسكرية، أخطرها عمليات إطلاق نار على الجنود ومركباتهم، كالتي سادت خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، من جهة، وتمكن "حماس" وفصائل أخرى من تنفيذ عمليات فدائية داخل إسرائيل وعند مشارف المستوطنات ومحطات نقل الجنود في الأراضي المحتلة، والعودة لنمط زرع العبوات التفجيرية الناسفة، بالإضافة إلى تواصل العمليات الفردية، أو التظاهرات الشعبية السلمية التي سرعان ما تتحول إلى مواجهات موضعية، في مختلف محافظات الضفة الغربية، تستنزف قوات الاحتلال.

ثلاثة خيارات تواجه إسرائيل مع حماس في غزة... ما هي؟

عربي21- عدنان أبو عامر 10\2\2018

ما زال الوضع الكارثي في قطاع غزة يحتل مساحات واسعة من الصحافة الإسرائيلية، في ظل تزايد المطالبات بالحيلولة دون انفجار الوضع فيه.

فقد ذكر جاكي خوجي الكاتب بصحيفة معاريف أن جميع الأطراف الإسرائيلية ذات العلاقة بالقطاع لا تريد الذهاب لخيارات جادة لوقف التدهور الحاصل، ففي حين أن حماس تواصل البحث منذ سنوات عن إيجاد ترتيبات بعيدة الأمد في القطاع، لكن تل أبيب لا تقدم ردودها على ذلك.

وأضاف: بعد مرور ثلاث سنوات ونصف على انتهاء حرب غزة الأخيرة الجرف الصامد في صيف 2014، لم يجر في إسرائيل أي نقاش علني حول مستقبل الوضع في القطاع، كما حصل في الأسبوع الأخير، الذي شهد صدور تصريحات متتالية عن وزراء، جنرالات، مراسلين عسكريين، ومحللين للشؤون الفلسطينية، كلهم طرحوا أسئلة حول كيفية حل الكارثة المتحققة في غزة، لكن قليلا من أولئك من حاول طرح حلول جدية.

علما بأن ما قد يجمع إسرائيل مع من يسيطر على غزة ليس بالضرورة اتفاق سلام أو إقامة تحالف، بل لقاء مصالح، وهو ما يطرحه قادة حماس عبر عدة قنوات في السنوات الأخيرة.

وقال خوجي، وهو خبير الشؤون العربية في إذاعة الجيش الإسرائيلي، إن هناك ثلاثة خيارات تواجه إسرائيل للتعامل مع الوضع القائم في غزة، أولها احتلال القطاع، وثانيها احتواء المشكلة، وثالثها الذهاب لمبادرة واسعة، لكن هذه الخيارات الثلاثة تحمل ألغاما وعقبات.

وشرح قائلا: في حال قرر الجيش الإسرائيلي إسقاط حكم حماس، وإعادة احتلال القطاع من جديد، فإنه سيطرح السؤال: من سيسيطر على غزة في اليوم التالي، فمصر تخلصت منها عام 1967، وأبو مازن لا يريدها، وحتى لو تعهد باستعادتها فهناك شكوك كبيرة في نجاحه بهذه المهمة، لأن غزة اليوم 2018، ليست هي التي فقدها عام 2007.

وأضاف: الفلسطينيون باتوا فقراء أكثر، وغاضبون على السلطة الفلسطينية، ومراكز القوى في القطاع اختلفت كثيرا عما كانت عليه قبل عقد من الزمن، ولذلك فإن عباس يرى في غزة عبئا وليس ذخرا، وسيواصل الهروب منها.

ووفق التقديرات العسكرية في إسرائيل، فإن المعارك التي قد تقع في القطاع لإسقاط سلطة حماس ستتسبب بمقتل 200–400 جندي، وهي أخبار ليست سارة، لأنه بعد قرابة عقدين على الانسحاب من لبنان، فإن الجيش قد يتورط في حرب استنزاف على أرض غزة.

أما المهمة المدنية المتعلقة بإدارة الشؤون اليومية فإنها ستكلف مليارات الشواكل من ميزانية الدولة، كل ذلك دون وجود وعود جادة بتوقف تساقط صواريخ القسام على الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

الخيار الثاني يتعلق باحتواء مشكلة غزة، ويمكن تسميتها سياسة اللاقرار، لأنها من أبقت إسرائيل متورطة في غزة منذ عقد كامل، رغم أن أخطارها ماثلة أمام ناظرينا، فالتوتر دائم، وبين عام وعامين تندلع حرب جديدة، وسكان غلاف غزة أسرى حقيقيون بيد مطلقي القذائف الصاروخية من القطاع، والجيش الإسرائيلي يواجه صعوبات في حمايتهم، لأنهم يجدون أنفسهم رهائن لسياسة حماس وقرارها.

وأضاف: هذا الخيار يعني أن حربا جديدة ستشمل منطقة غوش دان وسط إسرائيل، وتتسبب بتعطيل المطارات، ولجوء نصف سكان إسرائيل إلى الملاجئ، وهناك أخطار مستقبلية تتمثل بظهور جيل غزاوي لا يرى في إسرائيل سوى عدو يتحين الفرصة المناسبة للانتقام منها.

أما الخيار الإسرائيلي الثالث تجاه حماس في غزة، فهي المبادرة الشاملة، وهي الأفضل مما تقدم، ورغم أن فكرتها بسيطة، لكن التحدي الذي يواجهها يتمثل في التطبيق، فإسرائيل تزيل الحصار المفروض على القطاع، وفي المقابل تحصل على حدود آمنة، بحيث تكون حماس مسؤولة عن إطلاق أي قذيفة صاروخية، على أن توفر إسرائيل لسكان القطاع حرية الحركة، كالسفر خارج البلاد، ممارسة الاستيراد والتصدير، والصيد بلا تحديد مسافات معينة.

وختم بالقول: صحيح أن الأمر لا يتعلق باتفاق سلام، ولا التنازل عن أراضي، أو إخلاء مزيد من المستوطنات، لكن ما قد يقف عقبة كأداء أمام هذه التسوية هو حجم الشكوك المتبادلة بين حماس وإسرائيل.

تم بحمد الله